إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعدية الجنسيات للإستثمار في المجال الرياضي في ضوء المتغيرات المعاصرة .

د. حماده عيد نوار العنتبلي[1]

تعتبر الشركات متعدية الجنسيات من أهم مصادر التمويل للدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء ، فلقد أصبحت الشركات متعدية الجنسيات مثار إهتمام الإقتصادين والحكومات والعامة ، وتتميز الشركات متعدية الجنسيات بتنوع وكبر حجم نشاطها وتمكنها من إنشاء العديد من الفروع في مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية .

وإدراكاً منا لأهمية دور الشركات متعدية الجنسيات فقد وجدنا أنه من المفيد أن نلقي الضوء على الإطار الفكري لمختلف النظريات التي تفسر حركة رؤوس الأموال الدولية في صورة الشركات متعدية الجنسيات ، كذلك من المهم التعرف على اتجاهات هذا النوع في المجال الرياضي المصري وأهم العوامل المؤثرة فيه وآثاره المختلفة على الرياضة المصرية ، ودراسة أهم المشاكل التي تواجه الشركات متعدية الجنسيات في المجال الرياضي المصري ، ودراسة سبل تهيئة المناخ الملائم لإجتذابها وكيفية ترشيد استخدامها بما يعظم منافعها ويقلل خسائرها ، وكذلك وضع إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعدية الجنسيات للإستثمار في المجال الرياضي المصري .

وقد إنقسمت الدراسة إلى جزئين أحدهما نظري والآخر عملي ، ويشمل الجزء النظري تحليل تأثير الشركات متعدية الجنسيات على الدول المتلقية من خلال دراسة مداخل تحليل الشركات متعدية الجنسيات في النظرية الإقتصادية .

أما الجزء العملي فيتكون في "دراسة ميدانية" على عينة من الخبراء بوزارة الدولة للرياضة ، ومسح للشركات متعدية الجنسيات العاملة في مصر ، وتتكون الدراسة من سؤالين ، الأول يستفسر عن العوامل التي تؤدي إلى جذب الشركات متعدية الجنسيات في المجال الرياضي المصري ، أما السؤال الثاني فيستفسر عن المشاكل التي تواجه الشركات متعدية الجنسيات في المجال الرياضي المصري .

وفي النهاية قام الباحث بوضع إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعدية الجنسيات للإستثمار في المجال الرياضي المصري .

[1] جامعة الإسكندرية – عضو لجنة الإعلام والإتصال بالمجلس الدولي للصحة والتربية البدنية والرياضة والترويح والتعبير الحركي لمنطقة الشرق الأوسط

مقدمة :

على الرغم من ضخامة المزايا والضمانات والحوافز الموجودة في مصر للشركات متعدية الجنسيات ، إلا أنه لا يوجد أي إستثمارات لتلك الشركات في المجال الرياضي ، وعلى عكس ذلك فإن هناك بلاد أخرى لم تعط نفس القدر من المزايا للإستثمار الأجنبي ، إلا أنها كانت أكثر إغراءاً للإستثمارات الأجنبية وربما يرجع ذلك إلى المناخ الإستثماري العام الذي وفرته هذه الدول للمستثمر الأجنبي .

وفي ضوء المسح المرجعي للدراسات التي تناولت هذا الشأن والدارسة المقارنة مع العديد من الدول الأجنبية التي حققت نجاحاً في مجال الإستثمار الأجنبي نعرض مجموعة من المقترحات لترشيد وتشجيع الشركات متعدية الجنسيات على الإستثمار في المجال الرياضي المصري .

والمقصود بترشيد الإستثمارات هو كيفية تعظيم منافعها وتقليل خسائرها بالنسبة إلى إقتصادد الدولة المضيفة ، أم تشجيع الإستثمار فهو كما هو معروف يعتمد على مجموعة من التسهيلات والحوافز والضمانات الممنوحة له.

<u>والجدول التالي يوضح شركات كرة القدم التي يملكها أجانب مع سعر الشراء :</u>

النادي	تاريخ الصفقة	المالك	الدولة	القيمة المبدئية للصفقة (بالمليون الإسترليني)
Fulham	مايو ١٩٩٧	محمد الفايد	مصر	٣٠
Chelsea	يوليو ٢٠٠٣	رومان ابراموفيش	روسيا	١٣٥
Manchester united	مايو ٢٠٠٧	مالكوم جلازر	الولايات المتحدة	٧٢٥
Portsmouth	يناير ٢٠٠٦	ألكسندر جايدامام	فرنسا	٦٨
Aston villa	أغسطس ٢٠٠٦	راندي ليرنر	الولايات المتحدة	٧٥
West ham united	نوفمبر ٢٠٠٦	بجوجولفر جادمندسون	أيسلندا	١٠٨
Liver pool	مارس ٢٠٠٧	توم هيكس–جورج جيليت	الولايات المتحدة	٢١٩
Manchester city	سبتمبر ٢٠٠٨	مجموعة أبو ظبي المتحدة	الإمارات	٨٢

وسوف نتناول فيما يلي إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعدية الجنسيات للإستثمار في المجال الرياضي في مصر وذلك من خلال النقاط التالية :

١ – ترشيد وتشجيع الشركات متعدية الجنسيات .

٢ – القضاء على المعوقات التي تعوق جذب الشركات متعدية الجنسيات .

٣ – تشجيع تحول الأندية إلى شركات مساهمة تدار بعقلية إستثمارية .

- **أولاً : ترشيد وتشجيع الشركات متعدية الجنسيات :**

في ضوء نتائج الدراسات السابقة نعرض مجموعة من المقترحات لتشجيع الشركات متعدية الجنسيات للإستثمار في المجال الرياضي المصري :

- ربط حوافز الإستثمار بمؤشرات معينة يأتي في مقدمتها القدرة على استخدام تكنولوجيا متقدمة ، والقدرة على تطوير المنشآت والهيئات الرياضية الحالية ، الرغبة في بناء أصول رياضية داخل الدولة "كالإستادات ، والصالات الرياضية وإنشاء الأندية الجديدة .... إلخ" والتي يمكن أن تسهم في الإرتقاء بالرياضة المصرية على المدى الطويل .
- إصدار قوانين جديدة مكملة لقانون ضمانات وحوافز الإستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ، وإصدار تشريعات رياضية تحفز الإستثمار وتسمح بالإستثمار الأجنبي في المجال الرياضي ، وذلك لخفض تكاليف الإستثمار للمستوى الذي يشجع على جذب الشركات متعدية الجنسيات للإستثمار في المجال الرياضي المصري .
- منح إعفاءات أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يقومون بإنشاء منشآت رياضية كالإستادات والقرى الرياضية وخاصة في الأماكن النائية وكذلك مشروعات البنية الأساسية الرياضية في المناطق الجديدة والتي تستوعب عمالة كثيفة وتفتح آفاق جديدة للرياضة المصرية .
- وضع معيار العمالة كأحد المتطلبات الأساسية لقبول الشركات متعدية الجنسيات ، ويقصد بذلك أن يكون معيار العمالة أحد المعايير الأساسية الذي يمثل أولوية واضحة خاصة في ظروف الإقتصاد المصري الذي يعاني من مشكلة البطالة ، مع ضرورة إلتزام الشركات متعدية الجنسيات بتوظيف حجم معين من العمالة الوطنية كذلك يمكن إحلال العمالة الوطنية تدريجياً بالعمالة الأجنبية طالما كانت العمالة الوطنية تتمتع بنفس كفاءات ومهارات وقدرات العمالة الأجنبية ، مما يفي ليس فقط في زيادة التوظيف ولكن أيضاً في الحد من النفقات في صورة مرتبات باهظة بالعملة الصعبة للعمالة الأجنبية .

- التخطيط لمجالات الشركات متعدية الجنسيات ، فيجب على الدولة أن تحدد مسبقاً المجالات المختلفة المتاحة للإستثمار الأجنبي المباشر في المجال الرياضي بحيث تكون من النوع الذي يعظم العائد على الإقتصاد القومي من حيث القيمة المضافة والإستثمارات في الأصول الثابتة والتشغيل والتقدم التكنولوجي ومن حيث آثار الدفع الأمامية والخلفية ، ولا يوجد تخوف من عدم قدوم الشركات متعدية الجنسيات في هذه الظروف بل على العكس ستجد أن الشركات متعدية الجنسيات المجال المتاح لها في إطار الخطة بما يحقق لها درجة أكبر من الوضوح والإستقرار .
- تشجيع المشروعات الأجنبية على القيام بأعمال بحوث التنمية في المجال الرياضي Research & Development وذلك بتوفير حوافز مغرية لها في صورة إعفاءات ضريبية .
- تطوير العمل في الهيئة العامة للإستثمار ووزارة الدولة للرياضة بحيث تقوم بالترويج للمشروعات الكبرى داخل وخارج مصر بصورة أكثر فاعلية .
- توفير البيانات والمعلومات السليمة عن فرص الإستثمار في المجال الرياضي الموجودة بالدولة وتقييم جدواها الإقتصادية مع توافر الربحية المناسبة للمستثمر ، وهذا يتطلب من الهيئة العامة للإستثمار ووزارة الدولة للرياضة أن تقوم بدور إيجابي في التعرف على فرص الإستثمار في المجال الرياضي في القطاعات المختلفة لتحديد المشروعات المناسبة ومساعدة المستثمرين ورجال الأعمال في تقييم الجوانب الفنية والإقتصادية للمشروعات المقدمة منهم .
- الإهتمام بتنمية الموارد البشرية وتوفير وتحسين مستوى المرافق والخدمات الأساسية مع الإهتمام بتوفير الطاقة بالتكلفة المناسبة .
- توفير الضمانات اللازمة للشركات متعدية الجنسيات من حيث استقرار السياسات الحكومية وسياسات الإستثمار على وجه الخصوص والتشريعات الرياضية والمالية والضريبية وقوانين حماية البراءات والإختراعات ، مع تلافي الإشارة إلى ما يثير الشكوك والريبة لدى الشركات متعدية الجنسيات مثل العبارات التقليدية التي جاءت في القوانين السابقة مثل عبارة التأميم والمصادرة والحراسة ونزع الملكية .. إلخ .
- العمل على تخفيض تكلفة الشركات متعدية الجنسيات ، إذ ترتفع التكلفة في مصر مقارنة بالدول الأخرى وذلك لعدة أسباب من أهمها إرتفاع العبء الضريبي الذي قد يبلغ في مصر نحو ٥٠% ، في حين لا يتجاوز ١٠% في بعض الدول المجاورة مثل تونس ولبنان هذا فضلاً عن إرتفاع الرسوم الجمركية ،

ويُقترح تخفيض هذه الرسوم إلى أقل من ١٠% ، كذلك ترتفع تكلفة الإستثمار في مصر بسبب إرتفاع الرسوم والدمغات والإرتفاع النسبي في أسعار الأراضي في كثير من المدن الصناعية الجديدة .

- فتح باب الإستثمار للشركات متعدية الجنسيات في البنية الأساسية الرياضية في مجالات إنشاء الصالات الرياضية والإستادات والملاعب المفتوحة ، وهذا بدوره يؤثر إيجابياً على تخفيف الإنفاق الحكومي في هذه المجالات .
- محاولة دراسة التجارب الناجحة في مجال توفير المناخ الإستثماري الملائم لجذب الشركات متعدية الجنسيات ، وذلك للإستفادة من هذه التجارب الناجحة .
- ترشيد الإعفاءات الضريبية واستغلال هذه الأموال في خلق فرص أكبر لحوافز استثمار جديدة تجذب رؤوس الأموال ، مثل مساهمة الدولة في تكلفة التدريب ، وفي تكلفة دراسة الجدوى ، وفي تكاليف التأمينات الإجتماعية وتوفير عناصر البنية الأساسية ذات الكفاءة العالية ، تحمل جانب من نفقات التطوير التكنولوجي.
- تفعيل وزيادة دور مكاتب الإستثمار في المحافظات في خدمة المستثمر وإنشاء أقسام بها لخدمة الإستثمار الرياضي من خلال وجود نظم موحدة يجري من خلالها تقيم الخدمة لكافة المستثمرين في المحافظات المختلفة مع ضرورة توفير الكوادر المؤهلة لأداء الخدمة لدى تلك المكاتب .
- إعداد خريطة إستثمارية شاملة وواقعية لجميع الأنشطة الإستثمارية في المجال الرياضي الموجودة في مصر وذلك لمعرفة حجم الطاقات الإستيعابية واحتياجات السوق المحلية مع الأخذ في الإعتبار السوق العالمية مع مراعاة التحديث الدائم لهذه الخرائط .
- يجب أن تتميز السياسة التعليمية للطلاب في كليات التربية الرياضية بالإهتمام بالجانب العملي والتطبيقي والإعتماد على التكنولوجيا الحديثة ، حيث أن التدريب جزء لا يتجزأ من تأهيل الطالب ، ويساعد ذلك على نقل التكنولوجيا الحديثة واستيعابها هذا فضلاً عن تعضيد مراكز البحوث والتطوير وزيادة المنفق على أنشطة البحوث .
- وضع عدد من النظم والتوجيه الجيد للإستثمارات الأجنبية للتخفيف من آثارها السلبية .
- تطوير التكنولوجيا المحلية ووضع حوافز لتشجيع التطوير التكنولوجي وزيادة ميزانية تطوير مراكز البحوث القائمة ، الربط بين مراكز البحوث وخدماتها للمنشآت الرياضية .
- إضافة مقررات دراسية عن الإستثمار في المجال الرياضي بشكل عام والشركات متعدية الجنسيات بوجه خاص وذلك لجميع السنوات الدراسية في كليات التربية الرياضية .

- التركيز على تطوير نظم العمل والإدارة في كافة المنظمات الرياضية بالدولة .
- السعي نحو الإندماج في الإقتصاد العالمي ، توفير العقيدة الفكرية التي تتبنى مفاهيم اقتصاديات السوق والتحرر الإقتصادي بوضوح ودون تحفظ .
- الإسراع في خطوات تنفيذ برامج الخصخصة في المجال الرياضي ، وإنشاء شركات رياضية متخصصة كشركات كرة القدم في العالم وكشركات مساهمة تدار إقتصادياً وإستثمارياً ، وتطوير وتنمية سوق المال ، من خلال تشجيع إنشاء صناديق الإستثمار الأجنبية لشراء الأسهم والسندات في بورصة لأسهم المجال الرياضي ، دعم قيد بعض الأسهم الرياضية المصرية في البورصات العالمية .
- توفير الضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي الذي يريد الإستثمار في المجال الرياضي من حيث استقرار السياسات الحكومية وثبات سياسات الإستثمار والتشريعات الرياضية والمالية والضريبية وقوانين حماية البراءات والإختراعات ، بالإضافة إلى توفير الحوافز المناسبة التي تمنحها الحكومة لإستقدام رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في المجال الرياضي .

- **ثانياً : القضاء على المعوقات التي تعوق جذب الشركات متعدية الجنسيات :**

ويظهر الجدول التالي المعوقات التي تعوق جذب الشركات متعدية الجنسيات ، والتي توصل إليها الباحث من خلال التطرق للدراسات السابقة والمسح المرجعي والمسؤول عن تلك المعوقات وسبل حلها :

معوقات الإستثمار للشركات متعدية الجنسيات في المجال الرياضي المصري وسبل حلها

م	معوقات الإستثمار للشركات متعدية الجنسيات في مصر	الجهة المسئولة	الإجراءات المطلوبة للقضاء على المعوق	الفترة اللازمة
١	إرتفاع العبء الضريبي وتعقد الإدارة الضريبية .	الحكومة (مصلحة الضرائب)	خفض العبء الضريبي ، وتسهيل الإجراءات الضريبية	فوري
٢	طول إجراءات التقاضي وإرتفاع تكلفتها .	الحكومة (وزارة العدل)	تبسيط إجراءات التقاضي ، والعمل على خفض تكلفتها	أسبوع إلى شهر
٣	تفشي البيروقراطية والفساد في بعض الأجهزة والمصالح الحكومية	الحكومة ومؤسساتها	تحسين مرتبات الموظفين مع ربط العلاوات والمكافئات بالإنتاجية والأمانة ، وضع قوانين لمحاسبة وردع كل من يعرقل مصالح الناس ليتقاضى رشاوى وإكراميات .	تدريجي

م	معوقات الإستثمار للشركات متعدية الجنسيات في مصر	الجهة المسئولة	الإجراءات المطلوبة للقضاء على المعوق	الفترة اللازمة
٤	تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر	الحكومة ، الهيئة العامة للإستثمار	قصر إنهاء المعاملات في جهة واحدة	يوم إلى إسبوع
٥	عدم توافر المعلومات الكافية للمستثمر عن السوق المحلي وعدم دقتها .	الحكومة (هيئة الإستثمار ، وزارة التجارة الخارجية ، وزارة الرياضة ، والسفارات والملحقيات التجارية في الخارج)	توفير المعلومات الكافية للمستثمر عن السوق المحلي.	فوري
٦	عدم تلبية نظم التعليم في كليات التربية الرياضية لمتطلبات سوق العمل	الحكومة (وزارة التعليم العالي)	جعل التعليم بكليات التربية الرياضية يتمشى مع إحتياجات سوق العمل	تدريجي
٧	تضارب القوانين والسياسات الإقتصادية .	الحكوم	تنسيق السياسات ، تنسيق القوانين ، ودراستها جيداً قبل إصدارها حتى لا تتعارض مع القوانين الأخرى .	تدريجي
٨	جمود تشريع الهيئات الرياضية وقانون العمل	الحكومة	العمل على إصدار تشريع جديد للرياضة المصرية ومرونة تشريعات العمل	تدريجي
٩	وجود حالة من التضخم	الحكومة ، والبنك المركزي	خفض وترشيد الإنفاق الحكومي الإستهلاكي	فوري
١٠	ضعف كفاءة أنشطة البحث العلمي والتكنولوجيا .	الحكومة (وزارة التعليم العالي ، وزارة البحث العلمي)	زيادة الإنفاق على البحث العلمي ، ربط التعليم بكليات التربية الرياضية بالتطور في التكنولوجيا .	فوري
١١	ارتفاع تكلفة تأسيس المشروعات	الحكومة	توفير البنية الأساسية برسوم رمزية ، وخفض رسوم تأسيس الشركات وتبسيطها .	فوري
١٢	عدم توافر مراكز وقنوات للتسويق الرياضي وعدم فاعليتها	الحكومة ، القطاع الخاص	تفعيل دور الملحقيات التجارية في الخارج ، وتشجيع الإشتراك في المعارض الدولية	فوري
١٣	عدم استقرار سعر الفائدة	البنك المركزي	خفض سعر الفائدة بالدرجة التي	تدريجي

م	معوقات الإستثمار للشركات متعدية الجنسيات في مصر	الجهة المسئولة	الإجراءات المطلوبة للقضاء على المعوق	الفترة اللازمة
			تشجع المستثمرين على الإستثمار	
١٤	عدم كفاية مراكز التدريب المتخصصة وعدم فاعلية برامج التدريب .	الحكومة والقطاع الخاص	إنشاء مراكز تدريب متخصصة متطورة ، وتفعيل القائم منها .	تدريجي
١٥	عدم كفاءة وارتفاع تكلفة بعض خدمات البنية الأساسية	الحكومة	رفع كفاءة خدمات البنية الأساسية ، وخفض تكلفتها .	تدريجي
١٦	عدم وجود ترويج للإستثمار الأجنبي في المجال الرياضي في مصر	الحكومة ، وسائل الإعلام ، ووزارة الرياضة	إطلاع المجتمع على أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في المجال الرياضي	فوري
١٧	عدم كفاية مصادر التمويل وخدمات التأمين	الحكومة ، البنك المركزي ، شركات التأمين	توفير مصادر تمويل ، وتوفير الخدمات التأمينية التي يحتاجها المستثمر الأجنبي في المجال الرياضي	تدرجيي
١٨	نقص الكوادر الفنية والإدارية في المجال الرياضي	الحكومة ، وزارة التعليم العالي ، وزارة الرياضة	التوسع في إنشاء مراكز لإعداد القادة والإداريين في المجال الرياضي ، والإهتمام بالكيف وليس بالكم بالنسبة لخريجي كليات التربية الرياضية .	تدريجي

- **ثالثاً : تشجيع تحول الأندية إلى شركات مساهمة تدار بعقلية إستثمارية : وذلك من خلال :**

- زيادة دور مكاتب التمثيل التجاري المصري بالخارج والإستفادة من إمكانياتها للمساعدة في إعداد الدراسات التسويقية عن أنسب النماذج الدولية في الإحتراف وإنشاء شركات رياضية متخصصة ، واستخدام وسائل المتاحة من نشرات وكتيبات وتنظيم المؤتمرات الرياضية بهدف تعزيز الخبرات في مجال الشركات الرياضية المتخصصة .
- توفير المعلومات عن أسس إنشاء الشركات الرياضية المتخصصة وكذلك المعلومات عن اللوائح والقوانين الدولية التي تحكم ذلك وتزويد المستثمر بها وتعريفه بكيفية التعامل في هذا المجال .
- تطوير أدوات التمويل المتاحة في المجال الرياضي واستحداث أدوات جديدة مثل إنشاء شركات مساهمة والإكتتاب في البورصة بأسهم وسندات .
- تجميع الأندية الصغيرة في كيان كبير متخصص ضماناً لكفاءة تنفيذ مختلف مراحل العملية الإستثمارية في المجال الرياضي وفقاً للشروط والمواصفات القياسية العالمية .

- إقامة شركات متخصصة للتسويق الرياضي بمساهمة من المستثمرين أنفسهم .
- إزالة القيود الإدارية والقيود على إقامة الشركات الرياضية المتخصصة وتحويل الأندية إلى شركات ، مع الإهتمام بالتركيز على تنفيذ القرارات .
- الإهتمام بتأسيس خدمات فعالة لدعم إقامة شركات رياضية متخصصة ومثال ذلك الدعم في مجال البحوث التسويقية ، وتوفير المعلومات والتدريب وتطوير نظم التعليم في كليات التربية الرياضية .
- جذب الإستثمار الموجه لإقامة شركات رياضية متخصصة من خلال بذل الجهود لجذب الإستثمارات في مجال شركات كرة القدم وشركات التسويق الرياضي وإلغاء القيود التشريعية أو الإدارية المعوقة للإستثمار في المجال الرياضي .

التوصيات

١. وضع سياسة مرنة ومحفزة لجذب الشركات متعدية الجنسيات للإستثمار في المجال الرياضي ، بحيث ترتبط تلك الحوافز بحجم المشروعات التي يقيمها المستثمر .
٢. توفير المناخ السياسي والإقتصادي والإجتماعي المناسب لجذب الشركات متعدية الجنسيات ، لدفع النمو الإقتصادي في المجال الرياضي وجعل الرياضة المصرية تواكب الرياضة العالمية .
٣. ضرورة تطوير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وتطوير مراكز المعلومات في وزارة الرياضة ، ويجب توفير البيانات والمعلومات السليمة عن فرص الإستثمار في المجال الرياضي الموجودة في مصر ، وتقييم جدواها الإقتصادية والإجتماعية ، وتقدير حجم السوق الرياضي .
٤. التأكيد على أهمية تنشيط وإستمرار وزارة الرياضة لتنمية تحويل الأندية المصرية إلى شركات مساهمة وإنشاء شركات رياضية متخصصة والذي تشارك فيه الجهات المختلفة .
٥. يجب إهتمام الدولة بتوفير الطاقة بأنواعها في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة لأنها تمثل تكلفة هامة بالنسبة للمستثمر .
٦. الإستفادة من تجارب الدول الأجنبية التي حققت نجاحاً في مجال الشركات الرياضية والشركات متعدية الجنسيات في توفير مناخ استثماري جيد جاذب للشركات متعدية الجنسيات من خلال تقديم حوافز الإستثمار والحوافز الضريبية .
٧. زيادة دور مكاتب الإستثمار في المحافظات وإدراج الإستثمار في المجال الرياضي ضمن أقسامها في خدمة المستثمر ورفع كفاءة العاملين بها .

٨. إعداد خريطة إستثمارية شاملة وواقعية لجميع الأنشطة الإستثمارية في المجال الرياضي الموجودة في مصر .

٩. تطوير التعليم في كليات التربية الرياضية بما يتفق والأنظمة العالمية ومتطلبات سوق العمل .

١٠. تطوير التدريب في المجال الرياضي في مصر .

١١. تطوير التكنولوجيا المحلية ووضع حوافز لتشجيع التطور التكنولوجيا وزيادة ميزانية تطوير مراكز البحوث القائمة .

١٢. الإرتقاء بمستوى خمات البنية الأساسية .

١٣. خفض البيروقراطية .